اتفاقية التعاون في مجال الإدارة والخدمة المدنية

بين

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

بجمهورية مصر العربية

و

ديوان الخدمة المدنية

بالمملكة الأردنية الهاشمية

تعزيزاً للروابط الأخوية بين البلدين الشقيقين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وبهدف توسيع آفاق التعاون بين البلدين في مجال الخدمة المدنية، توصل كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بجمهورية مصر العربية وديوان الخدمة المدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين إلي اتفاق تعاون بغرض تعزيز أوجه التبادل والتعاون في مجال الخدمة المدنية وشئون الوظيفة العامة وقد أتفق الطرفان على ما يلي :-

المادة الأولى

تهدف هذه الاتفاقية إلي تحديد نطاق وشكل التعاون المنتظر في مجال الخدمة المدنية وشئون الوظيفة العامة.

المادة الثانية

في مجال تأهيل وتدريب الموظفين:

١-يوفر الطرفان وبناء على طلب الطرف الآخر عدداً من المقاعد للمشاركة في البرامج التدريبية التى تنظمها معاهد التدريب الإداري والتخصصي والفني وبما يتفق مع حاجات كل طرف.

٢-يستضيف الطرفان سنوياً عدداً من موظفي الطرف الآخر للتدريب في مجالات الخدمة المدنية.

٣-يتعاون الطرفان على تنفيذ برامج تدريبية مشتركة لرفع كفاءة موظفيها من خلال قيام مدربين من الطرفين بتغطية موضوعات تلك البرامج بشكل كلي أو جزئي.

٤-يتحمل الطرفان نفقات سفر وتكاليف معيشة وإقامة موفديه.

المادة الثالثة

في مجال تبادل الخبرات والزيارات:

١- يقوم الطرفان وبناء على طلب الطرف الآخر وحسب حاجته بتوفير الخبراء والمختصين ويتم الاتفاق على ذلك بالمكاتبات الرسمية وبخاصة في مجالات :

- تصنيف وتوصيف الوظائف.
- شئون الموظفين وإدارة الموارد البشرية.
- تخطيط القوى العاملة.
- تبسيط الإجراءات والتطوير التنظيمي لهياكل الوظائف في الأجهزة الحكومية.

- إدارة وحفظ الملفات باستخدام أنظمة الأرشفة الضوئية والتوثيق الإلكتروني.
- تنظيم أجهزة الإدارة العامة.
- إدارة نظم المعلومات الإلكترونية.
- برامج التطوير الإداري وتحسين مستوي أداء الخدمات الحكومية للمواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين.

٢- يتبادل المسئولون في كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بجمهورية مصر العربية وديوان الخدمة المدنية في المملكة الأردنية الهاشمية الزيارات للإطلاع على تجربة الدولتين في مجال نشاط كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بجمهورية مصر العربية وديوان الخدمة المدنية والتعرف على مراحل التطور والتحديث الذي قطعه كل منهما والتنسيق في مختلف مجالات تنمية شئون الوظيفة والموظف العام وتبادل الخبرات.

٣- يتعاون ديوان الخدمة المدنية في المملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في جمهورية مصر العربية في تنظيم وتبادل الخبراء والموظفين بين البلدين الشقيقين ويجري التنسيق اللازم بين الجهات المختصة في بلديهما لتسهيل ذلك.

٤- يتبادل الطرفان الدعوات لحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات التى ينظمها كل منهما في المجالات ذات العلاقة بالخدمة المدنية.

٥- ينسق الطرفان مواقفهما الرسمية في اللقاءات والمؤتمرات العربية والدولية في مجال الخدمة المدنية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري ويجوز لأي من الطرفين تفويض الطرف الآخر في تمثيله لدي المؤسسات والمنظمات الدولية والعربية والإقليمية.

المادة الرابعة

في مجال التشريعات الوظيفية:

يتبادل الطرفان القوانين والأنظمة واللوائح التشريعية المتصلة بشئون الوظيفة العامة لكل دولة، كما يتم إطلاع الخبراء والمسئولين في كلا الجانبين على المشروعات قيد الإنجاز بشكلها الأول.

المادة الخامسة

في مجال تبادل الوثائق ذات العلاقة بالخدمة المدنية:

١- يتبادل الطرفان الإصدارات ذات الصلة بالإدارة والعلوم الإدارية مثل الحقائب التدريبية والكتب والدوريات والنشرات والكتيبات وأدلة العمل.

٢- يتبادل الطرفان الأبحاث والدراسات والإحصائيات ذات الصلة بالإدارة والوظيفة العامة.

المادة السادسة

اللجنة الفنية المشتركة:

١- يعمل الطرفان على تشكيل لجنة فنية مشتركة تقوم برسم برامج التعاون بين البلدين وتحديد الآلية المناسبة لتنفيذ هذه البرامج ومتابعة تنفيذ فعاليتها وتقييم مستوي التنفيذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتذليل الصعوبات التى تواجه تنفيذ البرامج.

٢- يقوم كل طرف بتسمية الأعضاء الممثلين له في اللجنة الفنية المشتركة.

٣- تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات دورية سنوياً أو عند الضرورة لرسم استراتيجية وضع الخطط وتنفيذها وذلك بالتنسيق بين الطرفين.

المادة السابعة

الدخول حيز النفاذ:

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليها ويسرى العمل بها لمدة أربع سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها – كتابة – قبل انتهاء سريانها بستة أشهر.

٢- تحل هذه الاتفاقية محل اتفاق التعاون بين البلدين في مجال الإدارة العامة والتنمية الإدارية الموقع بتاريخ ١٢ شعبان ١٤١٩ هـ – الموافق ١٩٩٨/١٢/١٠ على أن تكون في مجال الإدارة والخدمة المدنية.

وقعت هذه الاتفاقية في القاهرة في يوم ٢٠٠٦/١١/١٦م الموافق ٢٤ شوال ١٤٢٧ هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
فايزة أبو النجا	معالي الأستاذ/ شريف علي الزعبي
وزيرة التعاون الدولي	وزير الصناعة والتجارة